



وزارة العدل

قرار رقم (٤٨٥)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ من المستدعي خليل توفيق سليم الخصاونة لشمول الجرم المسند اليه في القضية رقم (٢٠١٥/٤١٦) لدى محكمة جنايات عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالتدقيق:-

بالإطلاع على ملف القضية رقم (٢٠١٥/٤١٦) جنايات عمان نجد أن المستدعي خليل توفيق سليم الخصاونة أدين بالجرائم التالية :-  
١-جناية التدخل بالتزوير مكررة مرتين خلافاً للمواد (٢٦٠ و ٢٦٥ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات.

٢- لجنة التدخل بالاحتيال مكررة مرتين خلافاً للمادتين (٤١٧ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم .

وعليه وحيث يتبين بان المستدعي **خليل توفيق سليم الخصاونة** صدر بحقه حكم من محكمة جنايات عمان في القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٤١٦) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ بجناية التدخل بالتزوير و لجنة التدخل بالاحتيال وحتى تكون هذه الجرائم مشمولة بقانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ يجب ان تكون مقرونة باسقاط الحق الشخصي او دفع المبلغ المطالب به او المحكوم به .

وحيث ان المستدعي قام بدفع مبلغ قيمة الادعاء بالحق الشخصي المحكوم به وقيمه (٢٤٣٥٤) اربعة وعشرون الف وثلاثمائة واربعة وخمسون ديناراً بموجب وصول المقبوضات رقم (٦٤١٣٢٠٣) تاريخ ٢٠١٩/٩/١ وهذا المبلغ يمثل الادعاء بالحق الشخصي للمدعي بالحق الشخصي بالقضية ولا يشمل كامل المبالغ المطالب بها .

بالتدقيق في ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٤١٦) جنايات عمان وحيث يتبين بان هناك مشتكين متضررين من الافعال التي قام بها المستدعي ولا يوجد في الملف ما يشير الى اسقاط الحق الشخصي من قبلهم او دفع المبالغ المطالب بها والتي حصل عليها المستدعي مع باقي المحكومين بالقضية نتيجة الافعال التي قاموا بها.

لهذا نقرر رد طلب المستدعي خليل توفيق سليم الخصاونة لعدم شمول  
العقوبات المحكوم بها بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥

رئيس اللجنة

رئيس محكمة التمييز  
القاضي محمد الغزو

عضو

رئيس النيابة العامة  
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو

النائب العام  
لدى محكمة استئناف عمان  
القاضي د. حسن العبدلات

عضو

النائب العام  
لدى محكمة الجنايات الكبرى  
القاضي احسان السلامة

عضو

النائب العام  
لدى محكمة أمن الدولة  
القاضي العميد حازم المجالي